محاضرات في:

قانون الاثبات العراقي

المرحلة الثالثة – كلية القانون

جامعة المستقبل

اعداد :

م. د. علي جاسم محمد السعدي

القرائن وحجية الأحكام

القرائن وحجية الأحكام

القرينة هي استنباط أمر غير ثابت من أمر ثابت، وهي تُستخدم في مجال الإثبات. القرائن تنقسم إلى نوعين:

1. القرائن القانونية: وهي القرائن التي يستنبطها المشرع بناءً على حالات متكررة وواقعية، ويُصدر لها تشريعات تترجم هذه الحالات إلى قاعدة قانونية.

2. حجية الأحكام: وهي القرينة التي تجعل الأحكام القضائية النهائية قاطعة وصحيحة ولا يمكن الشك في صحتها.

القرائن القانونية

- القرينة القانونية هي استنباط المشرع لأمر غير ثابت من أمر ثابت.
- تختلف القرائن القانونية عن غيرها لأنها تتعلق بالاستنباط الذي يقدمه المشرع بناءً على حالات معينة تكون قد تكررت في الواقع، مما يعطي القاضي قاعدة قانونية يستخدمها في الحالات المشابهة.

القرائن القانونية القاطعة

قانون الاثبات

- القرينة القانونية القاطعة هي القرينة التي تُستخدم لإثبات أمر معين بشكل مستقل دون الحاجة إلى تقديم أدلة أخرى. فهي لا تعفي من الإثبات، ولكنها تنقل العبء من إثبات الواقعة الأصلية إلى إثبات الواقعة التي تقوم عليها القرينة.
- دور القرينة القانونية القاطعة: هذه القرينة تتيح لمن يقع عليه عبء الإثبات إثبات واقعة أخرى تتعلق بها، ولكن يجب على القاضي تطبيق هذه القرينة إذا كانت تحقق شروطها.
- فإذا ثبتت الواقعة التي تقوم عليها القرينة، فإنه يجب على القاضي أن يأخذ بها في حكمه حتى وإن بدا له أن الواقعة قد تكون غير مطابقة للواقع.
- إثبات العكس: القرينة القانونية القاطعة قد تقبل إثبات العكس في بعض الحالات. حسب المادة (101) من قانون الإثبات، يجوز دحض القرينة القانونية القاطعة بالإقرار أو اليمين في الأمور التي لا تتعلق بالنظام العام.
- هذا يسمح للطرف الذي يتعرض للقرينة أن يثبت عدم صحتها من خلال الإقرار أو اليمين، شريطة أن لا تتعلق المسألة بالنظام العام.

أنواع القرائن القانونية القاطعة:

- القرائن المتعلقة بالنظام العام: هذه القرائن يمكن دحضها باستخدام أي دليل من أدلة الإثبات، بما في ذلك الإقرار واليمين.
- القرائن غير المتعلقة بالنظام العام: هذه القرائن لا يمكن دحضها إلا بالإقرار أو اليمين فقط.

القرائن القانونية غير القاطعة

- القرائن القانونية غير القاطعة تقوم على فرضية الاحتمال الراجح من خلال التشريع، أي أن المشرع يعتمد على استنباطه للواقع بناءً على حالات واقعية تمثل مواقف محتملة وليس قاطعة.
- إثبات العكس: في القرائن القانونية غير القاطعة، يجوز للطرف الذي يتعرض لها أن يثبت عكسها في الحالات الفردية الخاصة فقط. ولا يمكن إبطال القرينة في عمومها.
- دحض القرينة: يمكن دحض القرينة القانونية غير القاطعة باستخدام طرق مثل الإقرار واليمين أو الكتابة، أو باستخدام القرائن القضائية والمستندات التي تعزز الفكرة الأساسية للقرينة.

خصائص القرائن غير القاطعة:

- هذه القرائن تعتمد على المواقف التي من المرجح أن تحدث لكنها ليست قاطعة في كل الحالات.
- يتم دحض القرينة بواسطة أدلة ثابتة مثل الإقرار أو اليمين أو الوثائق التي تدحض الفرضية التي تقوم عليها القرينة.

العنوان

النص

القرائن القضائية

- القرينة القضائية هي استنباط القاضي أمراً ثابتاً من أمر غير ثابت في الدعوى المنظورة، ويعتمد القاضي في استنباط القرائن على الراجح من الوقائع والأحداث التي تكون ذات صلة بالدعوى، وذلك ضمن نطاق الإثبات بالشهادة.
- ويركز النص القانوني على أن القاضي هو من يستنبط القرينة القضائية عندما لا يكون قد تم تحديدها من قبل المشرع بشكل مسبق.

السلطة التقديرية للقاضي في استنباط القرائن القضائية

عند استنباط القرائن القضائية، يمر القاضي بمرحلتين أساسيتين:

1. المرحلة الأولى: تقدير القاضي لوقائع الدعوى وتحديد الواقعة أو الوقائع التي يعتبرها ثابتة في الدعوى. وتتم هذه العملية بناءً على تقدير القاضي لما يراه من حقائق.

2. المرحلة الثانية: بعد أن يقرر القاضي أن الواقعة أو الوقائع التي حددها ثابتة، يقوم بالانتقال إلى تقدير الارتباط بين هذه الوقائع وبين الواقعة القانونية التي يترتب عليها الأثر القانوني المطلوب.

- يتمتع القاضي بسلطة تقديرية واسعة في اختيار الواقعة التي يستنبط منها القرينة. على سبيل المثال، يمكنه استنباط القرينة القضائية من:

1. أوراق مكتوبة، مثل مستندات مالية أو قانونية.
2. إقرار قضائي، حيث يتم الاستناد إلى اعتراف أحد الأطراف.
3. إقرار غير قضائي، مثل الإقرار في الحياة اليومية أو خارج نطاق المحكمة.
4. ثبوت الزوجية، في حال كان القاضي يستنبط قرينة قانونية بناءً على عقد الزواج أو الوضع الاجتماعي.

- للقاضي في هذا السياق أن يستفيد من التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية. يمكن استخدام التسجيلات الصوتية والصورية، فحوصات الدم، بصمات الأصابع، وغيرها من الأدلة العلمية المتاحة، كما نصت عليه المادة (104) من قانون الإثبات.
- لكن يجب أن يوازن القاضي بين الاستفادة من هذه الوسائل الحديثة مع احترام حقوق الإنسان. بمعنى آخر، يجب ألا تتعارض هذه الأدلة مع حقوق الأفراد، وألا يكون استخدامها معرضًا للغش أو التزوير.

سلطة القاضي في تقدير الإثبات بالقرائن القضائية

الإثبات بالقرائن القضائية يعتمد على التفسير العقلي للوقائع التي يراها القاضي ثابتة في القضية. القاضي يقوم باستنباط الدلالات من هذه الوقائع كي يستنتج وجود أو نفي واقعة معينة لم تُثبت بشكل مباشر، وهذه العملية تُعتمد على:

1. المنطق العقلي للقاضي.
2. خبرات القاضي السابقة.
3. تقدير القاضي للوقائع في سياق القضية.

وتعتبر القرينة القضائية في القانون في مرتبة الشهادة من حيث قوتها في الإثبات، مما يعني أن القرائن القضائية تعد وسيلة معترفًا بها قانونًا لإثبات الوقائع، ولكن في الوقت ذاته يتطلب استنباطها دقة كبيرة في التفسير والفهم، حيث أن القاضي ليس معصومًا من الخطأ.

- قد يقبل القاضي قرينة واحدة قوية قد تساهم في تحديد الوقائع بدقة، في حين أنه قد لا يقتنع بقرائن متعددة ضعيفة لا تؤدي إلى بناء عقيدة قضائية ثابتة.
- وعلى الرغم من أن القاضي يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تقدير القرائن، فإنه يتعين عليه الاعتماد على اعتبارات منطقية وسائغة في اتخاذ القرار.
- القاضي في سياق الاستنباط بالقرائن يكون حرًا في تقديره، ويمكن أن يفضل قرينة واحدة قوية على عدد من القرائن الضعيفة، أو يفضل شهادة الشهود على القرائن الأخرى إذا كانت هذه القرائن متناقضة معها.

خلاصة

- القرينة القضائية هي أداة يعتمد عليها القاضي في استنباط الأحكام التي توصل إليها بناءً على الوقائع الثابتة التي بين يديه.
- القاضي لديه سلطة تقديرية في اختيار الوقائع التي سيتم استنباط القرائن منها، ويعتمد ذلك على المنطق العقلي والتجربة العملية في تطبيق القانون.
- إذا كانت القرائن القانونية محددة من المشرع مسبقًا، فإن القرائن القضائية تتوقف على فهم القاضي للوقائع وتقديره لها.
- لكن هناك خطر في أن يظل القاضي عرضة للأخطاء في استنباط القرائن، مما قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة.
- لذا يجب أن يعتمد القاضي في تقديره على الحيادية والحذر والمنطق لضمان الوصول إلى حكم عادل ودقيق.

حجية الأحكام (التفاصيل)

- تعد حجية الأحكام القضائية إحدى المبادئ الأساسية في النظام القضائي، حيث تهدف إلى ضمان استقرار الحقوق والمصالح القانونية للأفراد والمجتمع.
- فالأحكام القضائية، بمجرد أن تصبح باتة، تكتسب قوة قانونية تلزم الأطراف بالامتثال لها، ويترتب عليها آثار كبيرة تتعلق بوقف النزاعات المماثلة وإغلاق الباب أمام إعادة الطعن أو المراجعة في نفس الموضوع.

العنوان

يتحدد نطاق حجية الأحكام من خلال تحديد الأحكام التي تثبت لها هذه الحجية، و مضمون الحكم الذي يتضمنه، و الأشخاص الذين تسري عليهم هذه الحجية.

1. الأحكام التي تثبت لها الحجية:

- الحكم البات هو الذي صدر بشكل نهائي بعد انقضاء طرق الطعن (كالاستئناف أو النقض).
- فالحجية لا تسري على الأحكام التي لا تزال قابلة للطعن. على سبيل المثال، الحكم الصادر في محكمة أول درجة إذا تم الطعن عليه في محكمة الاستئناف، فلا يمكن اعتبار حكم محكمة أول درجة حجّة إلا إذا أصبح نهائيًا بعد الطعن.
- القرارات المؤقتة أو القرارات التمهيدية التي يتم اتخاذها أثناء سير الدعوى لا تحمل نفس الحجية التي تحملها الأحكام النهائية. ولكن هذه القرارات قد تكون مؤثرة في سير الدعوى في الحالات التي يتم فيها اتخاذ تدابير وقتية كالإجراءات التحفظية أو التوقيفية.

2. مضمون الحكم الذي تثبت له الحجية:

- تقتصر حجية الحكم على المنطوق أو الفقرة الحكمية، أي الجزء الذي يتضمن النتيجة النهائية للقضية.
- أما الوقائع و الأسباب التي أوردها القاضي في حيثيات حكمه فلا تؤثر مباشرة في حجية الحكم. هذه الحيثيات أو الأسباب تساهم في تفسير الحكم لكنها ليست ذات تأثير قانوني على الأطراف.
- المنطوق هو الحكم الفعلي الذي يصدر بناءً على الوقائع والأدلة المعروضة، ويعتبر أساس تنفيذ القرار القضائي.

3. الأشخاص الذين تسري عليهم حجية الأحكام:

- حجية الأحكام هي نسبيّة الأثر، فهي تسري على الأطراف الذين كانوا جزءًا من الدعوى فقط، سواء كان المدعي أو المدعى عليه أو أي طرف ثالث قد شارك في الدعوى.
- إلا أنه في حالات معينة مثل إعلان الإفلاس أو حكم الطلاق، فإن الحجية تسري على الجميع، لأن هذه الأحكام تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للشخص.
- الغير الذين لم يكونوا أطرافًا في الدعوى، كأفراد لم يشاركوا فيها أو لم تكن لهم علاقة بالموضوع، لا تسري عليهم حجية الحكم.

4. حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية:

- وفقًا للمادة (107) من قانون الإثبات، المحكمة المدنية لا تكون ملزمة بحكم محكمة الجنح أو الجنايات إلا في الوقائع التي حسمها الحكم الجنائي بشكل نهائي.
- إذا كانت الدعوى المدنية متعلقة بجريمة أو حادثة جنائية، فإن المحكمة المدنية قد تتوقف عن نظر الدعوى حتى يتم الفصل في الدعوى الجنائية.
- الهدف من هذه القاعدة هو أن المحكمة المدنية تنتظر حسم النقاط الجنائية المؤثرة على موضوع الدعوى المدنية، ليتسنى لها اتخاذ قرار سليم بناءً على تلك الوقائع.

شروط حجية الأحكام

1. اتحاد أطراف الدعوى وعدم تغير صفاتهم:

- هذا الشرط يعني أنه يجب أن يكون الأطراف في الحكم هم أنفسهم الأطراف في الدعوى الحالية.
- إذا تغيّرت الصفات، سواء في شخص المدعي أو المدعى عليه (مثل نقل الدعوى إلى خلف عام)، فإن ذلك قد يؤدي إلى تجديد النزاع.
- الخلف العام للخصم يتمتع بنفس الحقوق القانونية للخصم الأصلي، وبالتالي فإن الحجية تمتد إليه.
- وإذا تغيرت الصفات القانونية أو الوظيفية للأطراف، فإن ذلك قد يفتح الباب لإعادة فتح القضية من جديد.

2. اتحاد الموضوع:

- إذا كان الموضوع في الدعوى الجديدة هو نفسه الموضوع الذي تم الحكم فيه في الدعوى السابقة، فلا يجوز إعادة تقديم نفس المطالب.
- فعلى سبيل المثال، إذا تم الحكم في نزاع يتعلق بالملكية، فلا يجوز إعادة دعوى تتعلق بنفس الحق أو الملكية التي سبق أن حسمت فيها المحكمة.
- الموضوع يعني الحق أو المركز القانوني الذي يكون المدعي قد طلب حمايته أو استعادة حقوقه فيه.
- فلا يمكن إعادة المطالبة بهذا الحق نفسه بعد أن تم البت فيه مسبقًا.

3. اتحاد السبب:

- اتحاد السبب يعني أن الوقائع التي أدت إلى الدعوى يجب أن تكون هي ذاتها التي تم الحسم فيها سابقًا.
- فمثلاً إذا كانت الدعوى قد نشأت بسبب حادث اصطدام سيارات، فإن السبب هو الحادث نفسه.
- فإذا سبق وأن تم الحكم في نفس الحادث، فلا يمكن إعادة المطالبة بسبب تلك الواقعة.
- السبب هو المبرر الذي استند إليه المدعي في تقديم دعواه، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوقائع المادية التي أدت إلى النزاع.
- هذا الشرط يضمن أن الأحكام لا يمكن أن تتكرر إلا في حالة تغير الوقائع الأساسية.

خلاصة

- تعتبر حجية الأحكام من الأدوات الأساسية التي تضمن استقرار النظام القانوني من خلال القضاء على النزاعات القانونية المكررة.
- لكن من المهم أن تقتصر هذه الحجية على الحكم البات و المنطوق فقط، وتسري على الأطراف الذين كانوا طرفًا في الدعوى.
- كما أنه لا يمكن إعادة تقديم دعوى في نفس الموضوع والسبب إلا إذا تغيرت الوقائع أو الأشخاص المعنيين.